الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/141
١١ شباط/فبراير ١٩٨٢
الاصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة التاسعة
٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢
بغداد، العراق

البند ٦ (د) من جدول الاعمال المؤقت

تقرير عن نشاطات اللجنة

متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٨ (د - ٣) بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني

مذكرة من الامين التنفيذي

١- كانت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد انجزت عددا من الخطوات المتعلقة بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ، وذلك منذ قرار اللجنة الاقتصادية - القرار ٢٨ (٣) - المتخذ في دورتها الثالثة في ايار/مايو ١٩٧٦ والذى ينص على ما يلي (١) :

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل المعدل والمشتمل على مشاريع اللجنة في الحقل السكاني ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ان من ضمن المشاريع المستعجلة وذات الاهمية البالغة مشروع التعداد السكاني للشعب العربي الفلسطيني حيثما وجد ،

(أ) تحث صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادى الضرورى للبدء بتنفيذ هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٧٦ ؛

(ب) وتدعو الامين العام التنفيذى الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، للبدء في عمليات التعداد السكاني في اقرب وقت ممكن ، عقب اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في عام ١٩٧٦ .

(انتهى نص القرار) .

ومن اهم الخطوات المنجزة المشار اليها اعلاه ما يلي :

' ١ ' الاجتماع التحضيرى لتعداد الشعب العربي الفلسطيني بدمشق (٦ - ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧)

' ٢ ' تحضير وثيقة المشروع وتقديمه لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية .

' ٣ ' البدء رسميا بتنفيذ المشروع وتعيين خبير التعداد ابتداء من ١٦/٧/١٩٧٩

' ٤ ' تأليف هيئة استشارية للتعداد

' ٥ ' تأليف لجنة فنية استشارية

' ٦ ' اعداد التبويبات الرئيسية لمخرجات التعداد الممثلة في ١٤ جدولا سكانيا وستة جداول للمساكن

' ٧ ' تحديد مفهوم وتعريف " العربي الفلسطيني " لغايات التعداد

---

(١) الوثيقة E/ECWA/31/Add.1.

'٨' تحديد المفاهيم والاساليب المقترحة للحصول على البيانات المتعلقة بالتعداد

'٩' محاولة الاتصال بالدول العربية التي تستضيف اعدادا ملحوظة من الفلسطينيين والتي اعلنت عن اجراء تعدادات سكانية شاملة.

٢- وتنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المشار اليه سابقا، فقد كان التعاون وثيقا منذ البداية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عن طريق الصندوق القومي الفلسطيني والمكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني. وقد تم الاتفاق معهما بتاريخ ١٣ - ١٥/١٠/١٩٨٠ على التنسيق بحيث يوزع العمل الميداني على النحو التالي:

(أ) يتولى المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني موضوع تعداد الفلسطينيين في كل من السعودية وقطر والكويت ولبنان وفلسطين وجميع الدول خارج نطاق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛

(ب) تتولى سكرتارية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مهمة الحصول على المعلومات المطلوبة في كل من الاردن وسورية والعراق ومصر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية.

٣- وقد اتبعت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بوصفها احدى منظمات الامم المتحدة، الاسلوب المحدد للاتصال بالدول الاعضاء وفقا للاتفاقات المعقودة بهذا الشأن، عن طريق الممثل المقيم للبرنامج الانمائي للامم المتحدة في كل دولة، وقد اتبع اسلوب الاتصال هذا، سواء من اجل الزيارات التمهيدية للموظفين المختصين أو من اجل الحصول على البيانات المطلوبة. ولكن هذا مع الاسف لم يؤد في معظم الحالات الى تقدم في هذا المجال.

٤- وفي ضوء ما تقدم، ونتيجة لانتهاء المخصصات المرصودة من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية للمرحلة التمهيدية من تعداد الشعب العربي الفلسطيني، فقد عقد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١ اجتماع مشترك حضره الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية ونائبه، كما حضره السيد محمد زهدي النشاشيبي رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية. تم في ذلك الاجتماع تبادل وجهات النظر في مستقبل التعداد. وعرض الامين التنفيذي قبل نهاية الاجتماع الحلول التالية لتختار منظمة التحرير الفلسطينية الحل الذي تراه اكثر ملاءمة للعمل على تنفيذه بعد ايجاد التمويل اللازم لذلك:

(أ) تستمر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتحمل مسؤولية تنفيذ التعداد على ان تقوم المنظمة بتذليل العقبات الحائلة دون الحصول على المعلومات من البلدان العربية التي اجرت تعدادات سكانية. ويتم العمل بناء على احد الخيارين التاليين:

'١' يبقى الاتفاق المبين سابقا بشأن توزيع العمل مع المكتب الاحصائي الفلسطيني قائما

'٢' تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بجمع المعلومات عن الفلسطينيين حيثما وجدوا

(ب) تقوم المنظمة بجمع المعلومات الاحصائية وفقا للاسس الفنية التي يتم الاتفاق عليها مع اللجنة ثم تقدم هذه المعلومات الى اللجنة التي تتولى اعدادها بصيغتها الاجمالية النهائية؛

(ج) تتولى المنظمة مسؤولية تنفيذ المشروع وتستعين في ذلك بالخبرات الفنية المتوفرة لدى اللجنة حسبما يجرى بالنسبة لأية خبرة فنية تطلبها أية دولة عضو في اللجنة. وقدرت التكاليف التي تنجم عن الاخذ بهذا الحل بحوالي (٥٠) الف دولار لتغطية نفقات الاستشارات الفنية التي تقدم من خارج اللجنة بالاضافة الى الخدمات الفنية التي تقدم من داخل اللجنة بدون مقابل.
وصرح السيد النشاشيبي في ختام الاجتماع انه سيبلغ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رأى المنظمة الرسمي بشأن الحل الذى تختاره حالما تتخذ المنظمة قرارا بذلك.

٥- اتصلت الامانة التنفيذية للجنة بالمنظمة اكثر من مرة لمعرفة قرارها بشأن اختيار الحل المناسب وتم الاتفاق على لقاء جرى في دمشق بتاريخ ٢/٢/١٩٨٢ حضره عن المنظمة السيد محمد زهدى النشاشيبي رئيس الدائرة الاقتصادية في المنظمة وعن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الدكتور محمد زكريا اسماعيل نائب الامين التنفيذى للجنة.

٦- ابلغ السيد النشاشيبي الدكتور اسماعيل في الاجتماع المشار اليه ان المنظمة اختارت بعد تفكير الحل الثالث الذى يقضي بأن تتولى المنظمة (المكتب المركزى للاحصاء الفلسطيني) مسؤولية تنفيذ مشروع التعداد وعلّل ذلك باعتبارات معينة سياسية وغير سياسية تتعلق بدور المنظمة. وعبّر السيد النشاشيبي عن شكر وتقدير المنظمة لجهود اللجنة المتكررة في مجال تنفيذ مشروع التعداد مؤكدا ان المكتب المركزى للاحصاء الفلسطيني سوف يعمد في جميع مراحل تنفيذ المشروع الى الاستعانة باللجنة لتقديم الخبرات الفنية المتوفرة لديها وكذلك لتأمين خبرات فنية من خارج اللجنة عند الحاجة. وفي ختام الاجتماع تمنى السيد النشاشيبي ان يعمل الدكتور المطّار الامين التنفيذى للجنة اثناء زيارته القريبة لنيويورك ما بوسعه لاقناع المدير العام لصندوق النشاطات السكانية التابع للامم المتحدة لتقديم العون اللازم الى المنظمة لتمكينها من تنفيذ مشروع التعداد.